القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS/PC-2/DT/2-A
25 فبراير 2003
الأصل: بالإنكليزية

مشـــروع إعـــلان

يستند إلى المناقشات التي جرت في اجتماعات فريق العمل المنبثق عن اللجنة الفرعية 2

ألف – ديباجة

1 مجتمع المعلومات العالمي الذي يشمل الجميع هو مجتمع يمكِّن جميع الأشخاص بدون تمييز وبدون عوائق من إنشاء وتلقي وتقاسم واستخدام المعلومات والمعارف لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

2 والقمة العالمية لمجتمع المعلومات تتيح فرصة تاريخية لتحقيق هذه الرؤية.

3 وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يمكِّننا الآن من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية قائمة منذ أمد طويل مثل الحد من الفقر وتكوين الثروات وكذلك مسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

4 وقد كانت المعرفة دائماً محور التقدم الإنساني والجهود الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة والمعلومات تشكلان أكثر من أي وقت مضى المنابع الأساسية للرفاه والتقدم. وأصبحت قدرتنا، أفراداً وجماعات، على إنشاء وتقاسم المعارف هي القوة الدافعة في تشكيل مستقبلنا.

5 واليوم، أصبحت الزيادة الهائلة في حجم وسرعة تدفق المعلومات في كل مكان أمراً ممكناً بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي قادت فعلاً إلى تغييرات عميقة فيما تواجهه الحكومات وشركات الأعمال والمجتمع المدني والأفراد من طلبات وتوقعات.

6 وفي الوقت نفسه لا تزال ثورة المعلومات والاتصالات في أول مراحلها. ويمثل عدم استغلال إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الإنتاج ونوعية الحياة قضية خطيرة لكثير من البلدان النامية التي تواجه خطر التخلف عن ركب التقدم.

7 وفي مواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة باستمرار، يتعين على جميع أصحاب المصلحة اتخاذ اختيارات حاسمة. ويتطلب الأمر أشكالاً جديدة من التضامن والتعاون وأساليب جديدة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وطرق جديدة من التفكير.

8 ولترجمة هذه العبارات الرنانة عن ثورة المعلومات والاتصالات إلى نمو منصف وتنمية مستدامة على الصعيد العالمي، ولتفعيل الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح تمكين الأفراد، يتعين أن يقبل جميع أصحاب المصلحة قبولاً كاملاً القيام بأدوار جديدة والاضطلاع بمسؤوليات جديدة.

9 وينبغي النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها.

10 وقد شهدت جميع أجزاء العالم نجاحاً ملحوظاً في استعمال المعلومات والمعارف لأغراض التنمية الفردية والجماعية. وتتيح القمة محفلاً يسمح بنشر وتكرار هذه الأمثلة من قصص النجاح وأفضل الممارسات. وبذلك ستسهم القمة في التقليل من الفوارق بما في ذلك الفوارق التي تنطوي عليها "الفجوة الرقمية".

11 وللاستفادة من المكاسب المؤكدة التي يمكن أن تتولد عن مجتمع المعلومات، يتعين الآن اتخاذ إجراءات ملموسة والدخول في التزامات عالمية.

بـــاء – رؤية مشتركة

12 ويعتبر مجتمع المعلومات نظاماً اقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة والمعلومات مصدراً أساسياً فيه لتحقيق الرفاه والتقدم، وهو يمثل فرصة لبلداننا ومجتمعاتنا، طالما أن من المفهوم أن تنمية مجتمعنا في سياق عالمي ومحلي تتطلب تقديراً أعمق لمبادئ أساسية من قبيل تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في السياق الأوسع الخاص بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وحماية البيئة، وتعزيز السلم، والحق في التنمية، والحريات الأساسية، والتقدم الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي.

13 إن رؤية مجتمع المعلومات هي رؤية يتاح فيها للأشخاص جميعاً، بدون تمييز من أي نوع كان، ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء بدون تدخل، وحرية [إنشاء] والتماس وتلقي وإصدار المعلومات والآراء من خلال أي وسيلة اتصال وعبر الحدود الجغرافية.

14 ويعني مفهوم مجتمع المعلومات أن تتضافر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة والنفاذ المنصف والمنتشر إلى المعلومات، ووجود المحتوى الملائم في نسق يمكن النفاذ إليه، والاتصال الفعال من أجل تمكين الشعوب من تحقيق إمكاناتها، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة للجميع، والتخفيف من حدة الفقر والجوع، وتسهيل المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات، وبالتالي يستطيع الجميع اقتسام المنافع الاجتماعية والاقتصادية عن طريق النفاذ الدائم إلى شبكات المعلومات، مع المحافظة على التنوع والتراث الثقافي.

15 وينبغي أن يركّز مجتمع المعلومات على العنصر البشري وأن تكون نواته هي المواطنين والمجتمعات. ولا بد من تسخير مجتمع المعلومات لصالح البشرية جمعاء، لا سيما الفئات المحرومة والمهمشة وذات الاحتياجات الخاصة. وللاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات، لا بد من المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية – الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومساهمة هذه الأطراف جميعاً والتزامها الجاد.

16 ومجتمع المعلومات الذي نتوخاه هو مجتمع يؤدي إلى الحد من الفقر وتكوين الثروات لإشباع الاحتياجات الأساسية لجميع بني الإنسان وتلبية حقوقهم. وينطوي مجتمع المعلومات على إمكانات هائلة لتعزيز السلام الدولي والتنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السديد.

17 وينبغي أن يشكل الاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقترانها بالوسائل التقليدية، والاستجابة الملائمة لتحدي الفجوة الرقمية، عناصر هامة في أي استراتيجية وطنية أو دولية تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية ومنها مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي وأوجه عدم المساواة

بين الجنسين[1]. وبدون شيوع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المبتكرة، سيكون من المستحيل تحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية.

18 وينبغي أن يكون حق المواطنين جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.

19 ينبغي تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية الموارد والطاقات البشرية، بما في ذلك الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كمطلب متواصل وأساسي لمجتمع المعلومات، مع توجيه اهتمام خاص للأفراد الذين يعانون من حالات العجز. ولا بد، في هذا السياق، من توجيه الدعم الكامل والكافي للتعليم والتدريب، ورعاية العلم والابتكار والتكنولوجيا.

20 الثقة والأمن من العناصر الأساسية التي يتطلبها النجاح الكامل لمجتمع المعلومات، ولذلك يجب توفير الضمانات اللازمة لمستعملي شبكات الإعلام والمعلومات والاتصالات لحمايتهم من الجرائم الإلكترونية ومن استغلال الطفولة في أغراض إباحية فضلاً عن حماية السرية والخصوصية.

21 الحفاظ على الهوية الثقافية والتنوع اللغوي من العلامات البارزة في مجتمع معلومات ناجح. ومن أفضل وسائل حفز الإبداع في إنشاء وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه وجود توازن كاف بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات المستفيدين من المعلومات.

22 إن وجود وسائط اتصال مستقلة وحرة، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد، شرط أساسي لحرية التعبير وضمان لتعددية المعلومات. ويتم كفالة ودعم سلاسة نفاذ الأفراد ووسائط الاتصال إلى مصادر المعلومات من أجل تعزيز وجود رأي عام قوي كدعامة للمسؤولية المدنية وفقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية والإقليمية التي تعالج حقوق الإنسان.

جيم – مبادئ رئيسية

23 ينبغي أن تستهدف القمة توسيع نطاق المنافع المترتبة على مجتمع المعلومات لتشمل الجميع وأن تكون وجهتها هي التنمية. وينبغي أن يوجه مجتمع المعلومات العالمي اهتمامه إلى مصالح جميع الدول وخصوصاً مصالح البلدان النامية بطريقة تضمن تحقيق تنمية منصفة ومتوازنة ومتناسقة لجميع شعوب العالم.

24 يجب أن يكون الهدف الأول لمجتمع المعلومات هو تسهيل الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات في المجتمع، وبالتالي إتاحة تقاسم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية بين الجميع من خلال النفاذ إلى شبكات المعلومات في كل مكان مع المحافظة على التنوع والتراث الثقافي.

25 ينبغي في سياق بناء مجتمع المعلومات أن نأخذ في الاعتبار ما يلي:

– مسائل الجنسين: ساهمت علاقات القوة غير المتساوية وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية في التمايز في فرص النفاذ والمشاركة والمركز بين الرجل والمرأة. وفي هذا الصدد ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى التغلب على هذه القيود وكفالة استفادة المرأة بقدر متساوٍ من زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تمكينها ومشاركتها الكاملة في تشكيل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

[1] يتم فيما بعد إدراج بعض عناصر الفقرات 2-4 في إعلان الألفية للأمم المتحدة.

– الظروف الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة: تتعرض هذه البلدان ذات الأنظمة البيئية الهشة للأخطار البيئية وهي تتسم بصغر وتماثل أسواقها وارتفاع تكاليف النفاذ والمعدات وقيود خاصة بالموارد البشرية يزيد من حدتها مشكلة "استنـــزاف الأدمغة"، والحدود التي تقيد النفاذ إلى الشبكات والأماكن البعيدة. وسوف تتطلب هذه البلدان اهتماماً خاصاً وحلولاً مخصصة للوفاء باحتياجاتها.

26 يظل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان ورفاه الأفراد والمجتمعات يشغل مكاناً جوهرياً في الأنشطة الرامية إلى بناء مجتمع المعلومات.

27 يجب توجيه مجتمع المعلومات صوب القضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية القائمة في مجتمعاتنا، وتجنب بزوغ أشكال جديدة من الاستبعاد، ليصبح قوة إيجابية من أجل شعوب العالم كافة بواسطة المساعدة على تقليل التفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية، علاوة على التفاوت داخل البلدان.

28 ينبغي لمجتمع المعلومات أن يخدم المصلحة العامة وأن يهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي بواسطة المساهمة في استئصال الفقر، وتكوين الثروة، والنهوض بالتنمية الاجتماعية وتعزيزها، والمشاركة الديمقراطية، والتنوع اللغوي، والهوية الثقافية، في نفس الوقت الذي يكفل فيه فرصاً متساوية في اكتساب وسائل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما يساند في جميع الأوقات مبدأ الشرعية لكفالة استخدامها بكفاءة وبنظام.

29 سيكون من الضروري صياغة جدول أعمال يهدف إلى تحقيق أهداف محددة تؤدي إلى الانتقال إلى مجتمع المعلومات وتشدد على احتياجات الشباب والمرأة والفئات المحرومة من خلال اختيار تكنولوجيات تنفيذ ملائمة معقولة التكاليف مما يساعد على سد الفجوة الرقمية.

1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

30 إن النفاذ إلى المعلومات والتدفق الحر للمعلومات من حقوق الإنسان الأساسية. ومن الضروري تأمين النفاذ المنصف والملائم للجميع إلى البنى التحتية لشبكات المعلومات والاتصالات المتطورة والمعقولة التكاليف والتي تتميز بسهولة النفاذ إليها. وينبغي تمكين كل المواطنين من وسائل استعمال شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كخدمة عامة.

31 يعد توافر بنية تحتية متطورة بدرجة كافية من المقتضيات الأساسية لتمكين جميع الأطراف المعنية من النفاذ إلى المعلومات بطريقة آمنة وموثوقة وبأسعار معتدلة، وللارتقاء بالخدمات ذات الصلة. وينطوي تحسين التوصيل على أهمية خاصة في هذا الصدد، ويضطلع القطاعان العام والخاص بهذه المهمة سوياً. والتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية تشكل عنصراً فائق الأهمية في الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة. ويمكن لمراكز النفاذ الجماعية والخدمات العمومية (مثل مكاتب البريد والمكتبات والمدارس) أن توفر وسائل فعالة لتعزيز النفاذ الشامل، لا سيما في المناطق النائية، باعتبارها عاملاً هاماً في تنمية تلك المناطق. وعلاوة على ذلك، فلكي يتسنى إتاحة أسعار أكثر اعتدالاً، ينبغي للسياسات المطبقة في هذا المجال أن ترمي إلى تهيئة بيئة ملائمة ومفتوحة وقائمة على التنافس.

32 ينبغي توفير خدمات المعلومات والاتصالات للفئات المحرومة في المجتمع وخاصة لمن ينتمون إلى الفئات ذات الدخل المنخفض للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر.

33 وينبغي في سياق بناء مجتمع المعلومات أن نأخذ في الاعتبار السمات الجغرافية الفريدة والتنوع السكاني لمختلف الأمم والأقاليم.

34 يعتبر النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المنخرطين في بناء مجتمع المعلومات، وفقاً للإطار القانوني الساري في كل بلد.

35 ومع أن التكنولوجيا قد شهدت تحسناً كبيراً وانخفاضاً في تكاليفها فمن المهم كفالة إتاحة النفاذ إلى المعلومات أمام جميع شرائح السكان. وليس هذا ما نشاهده في كثير من البلدان النامية. فالمجتمعات الريفية والشرائح الفقيرة من السكان لا تزال غير قادرة على تحمل تكلفة خدمات المعلومات. وينبغي اعتبار المعلومات وما ينشأ عنها من معارف مطلباً حيوياً كما ينبغي بناءً على ذلك إيلاؤها الأولوية المناسبة وتنفيذها من خلال مجموعة من التكنولوجيات الجديدة الأكثر كفاءة ومن خلال الاشتراك في النفاذ وتقاسمه وتوفير الخدمة الشاملة.

36 من المستصوب وضع مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي توضح بصورة واقعية احتياجات البلدان النامية وأداءها. وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الظروف الخاصة للبلدان النامية حيث يتقاسم عدة أشخاص النفاذ إلى الإنترنت في كثير من الحالات وحيث يمكن أن نجد مجتمعاً محلياً بأكمله يشترك في استعمال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية. وينبغي أيضاً تحديد الأهداف في شكل معلمات قياسية لمدى تغلغل خدمات المعلومات والاتصالات داخل المجتمعات على الصعيدين الحضري والريفي.

2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف

37 ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة والأفكار. وينبغي خاصة أن تكون المعلومات في المجال العام متاحة وميسرة، فالمعلومات هي الأساس التي تستند إليه عملية صنع القرار التي تتسم بالأداء الجيد والشفافية، كما تعتبر شرطاً أساسياً لأي نظام ديمقراطي. والمعرفة هي العامل الرئيسي في تحقيق التحول المنشود لمجتمعنا العالمي ولمجتمعاتنا المحلية.

38 إن تقاسم وتعزيز المعارف العالمية لتحقيق التنمية هدف يمكن أن يتعزز بكفالة النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يؤدي إلى تشكيل ميدان معلومات عام مفعم بالنشاط.

39 من المسلّم به أن الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف تنشأ عن الاختلافات في مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة والاختلافات بين الجنسين وفوارق السن وتباين الدخل وإمكانيات التوصيل. وفي هذا السياق ينبغي إعطاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من نزاعات.

40 يعتبر إدماج جميع القطاعات الهشة اجتماعياً، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كبار السن والأطفال والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي القدرات المختلفة، والعاطلون عن العمل، والمشردون والمهاجرون، من الأهداف ذات الأولوية في بناء مجتمع المعلومات. ولتحقيق ذلك يتعين التغلب على الحواجز التي تعوق المشاركة، مثل الأمية، وقلة تدريب المستعملين، والعوائق الثقافية واللغوية، والشروط الخاصة المفروضة على النفاذ إلى تكنولوجيات معينة.

3) دور الحكومات، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية

41 إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة في تنمية الاتصالات، ويجب إشراكهم إشراكاً كاملاً في عملية اتخاذ القرارات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلب هذا:

- صياغة أشكال جديدة من الشراكة على أساس أوجه التكامل بين مختلف فئات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛

- القيام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى زيادة التماسك وتحسين التآزر في تطوير مجتمع المعلومات.

42 لا بد من أن تتصدر الحكومات عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات بالتنسيق الوثيق مع منشآت القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي اتباع نهج متكامل يتيح حواراً مفتوحاً وتشاركياً يضم المجتمع بأكمله ويشترك فيه جميع أصحاب المصلحة المهتمين بعملية بناء رؤية مشتركة من أجل إقامة مجتمع معلومات في الإقليم.

43 تتزايد أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مرور الوقت خاصة في العالم النامي. إلا أن البلدان النامية لا تزال متعثرة سواء من ناحية قدراتها على تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو من ناحية استيرادها للتكنولوجيا المتجسدة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو، وهذا هو الأهم، في مجال البحث والتطوير ومشاريع الحاضنات التكنولوجية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ولا بد أن تقوم الحكومات بتشجيع الاستثمار في إنشاء مرافق إقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

44 يُتوقّع أن يولّد النمو في الطلب على التطبيقات ظروفاً دينامية تحفز على تهيئة بيئة تشجع القطاع الخاص على الاستثمار ومواجهة التحديات التي تثيرها التطبيقات لدى الانتقال نحو مجتمع المعلومات. وسيعمل الطلب الذي يتولد عن تطبيق الحكومة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والصحة الإلكترونية ومشاريع الأعمال الإلكترونية على إدخال خدمات جديدة وتطويرها.

4) بناء القدرات

45 ينبغي تمكين الناس من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وفهمه والانتفاع بكل ما يتيحه من إمكانيات. وينبغي إشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم وفي وضع برامج تلبي هذه الاحتياجات. سيتطلب التطور التكنولوجي مع الوقت تعليماً جارياً مدى الحياة وتدريباً مستمراً للجميع. وينبغي أن تأخذ السياسات العامة في الاعتبار عدم تكافؤ فرص النفاذ إلى نوعية جيدة من التعليم والتدريب لا سيما في حالة الفئات الضعيفة والمحرومة والمناطق النائية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى تدريب القائمين على التدريب.

46 ينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء الطاقات وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك معرفة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع الاهتمام بشكل خاص بمتطلبات المعوقين.

47 من الأمور ذات الأهمية القصوى بناء عمليات للتعلم والاستفادة منها، وإنشاء أشكال مؤسسية جديدة منها مشاريع الحاضنات وبرامج دعم إنشاء الأعمال التجارية المستندة إلى التكنولوجيا، وكذلك طرائق أخرى تهدف إلى تعزيز المشاريع وإنشاء شبكات لتقييم التدريب والتكنولوجيا تستهدف بشكل خاص النظم التعليمية.

48 لا تقل القدرات المؤسسية أهمية عن الطاقات البشرية في جمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتبادلها.

5) الأمن

49 يتطلب الانتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمتانة بحيث تتمكن من منع الحوادث الأمنية وكشفها والاستجابة لها بصورة ملائمة. إلا أن الأمن الفعال لأنظمة المعلومات ليس مسألة تتعلق بالحكومات فقط أو بمؤسسات إنفاذ القوانين، ولا بالتكنولوجيا، وإنما يحتاج الأمر إلى إشاعة ثقافة عالمية تهتم بالأمن السيبراني.

50 ويمكن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتمشى مع أهداف الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد يؤثر مثل هذا الاستعمال تأثيراً سلبياً على سلامة البنى التحتية داخل الدول مما يلحق الضرر بأمنها في المجالات المدنية والعسكرية وتخل باقتصادها. ومن الضروري أيضاً منع استعمال موارد أو تكنولوجيات المعلومات لأغراض إجرامية أو إرهابية.

51 ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد دعائم التعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص، عملاً على بناء الثقة في مجتمع المعلومات والاطمئنان إليه.

52 يعتبر أمن الإنترنت مسألة حرجة، وينبغي تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية في هذا الصدد، مع مراعاة أهمية وجود بنية تحتية آمنة وتدفق آمن للبيانات وفقاً للمعايير والخطوط التوجيهية الدولية.

6) بيئة تمكينية

53 إن وجود إطار قانوني داعم ويمكن التنبؤ به هو من المستلزمات الضرورية لتعزيز الثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي دنيا الأعمال التجارية الإلكترونية.

54 ينبغي للحكومات، إذا أرادت تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن تعمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، وقادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والتنافس، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية، من القطاع الخاص أساساً، لتطوير البنى التحتية واستحداث خدمات جديدة.

55 وينبغي في سياق بناء مجتمع المعلومات أن نأخذ في الاعتبار اختلال التوازن في تدفقات المعلومات.

56 يتم تأمين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للقانون الدولي، مع مراعاة أن بعض البلدان تعمل وفقاً لتدابير أحادية الجانب لا تتوافق مع القانون الدولي وتخلق عراقيل أمام التجارة الدولية[2].

57 من الأهمية القصوى أن يتم تعزيز قدرات وضع السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملاً على تعزيز العمليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية لصناعة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومما يساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التنمية إدماج الجهود والبرامج ذات الصلة في استراتيجية إنمائية وطنية. والحكومات هي الجهات الفاعلة الأولى بالتضافر مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

58 ينبغي أن تكون المسؤولية عن الأدلة الأساسية وأسماء الميادين بيد منظمة دولية [دولية-حكومية] ملائمة تأخذ في اعتبارها تعدد اللغات. وينبغي أن يكون توزيع أسماء ميادين المستوى الأعلى وعناوين بروتوكول الإنترنت حقاً سيادياً للدول، كما ينبغي أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف وديمقراطية وشفافة وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني.

---

[2] أبديت التحفظات التالية على هذه الفقرة:

بيان من الولايات المتحدة: "تتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النص وتتقدم باعتراضها على اللغة غير اللائقة وغير المتسقة مع الغرض من المؤتمر."

بيان من كندا: "تقدر كندا الجهود التي تبذلها الحكومة المضيفة والحكومات الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص هذه الفقرة. ولكن للأسف وعلى الرغم من هذه الجهود لا تستطيع كندا الموافقة على النص النهائي لهذه الفقرة".

7) *تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات*

59 ينبغي تعزيز التعاون والجهود المشتركة من خلال صياغة تطبيقات ومحتوى يلائم الاحتياجات المحلية.

60 يشتمل الجهد المبذول لبناء مجتمع المعلومات على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتفاع من هذه التكنولوجيات، من خلال صياغة إجراءات محلية وإقليمية وعالمية واستخدامها في الأغراض العامة والاجتماعية في مجالات الحكم والرعاية الصحية والتعليم وغيرها.

61 من شأن الحكومة الإلكترونية أن تساعد على تمكين المواطنين عن طريق إتاحة النفاذ لهم إلى المعلومات وتحسين التفاعل مع مؤسسات الأعمال والصناعة، كما تؤدي إلى تحسين توصيل خدمات الحكومة للمواطنين وزيادة كفاءة الإدارة الحكومية. ويؤدي ذلك إلى مزايا منها تسهيل التعامل وتحسين كفاءة النظام الاقتصادي وزيادة الشفافية والحد من الفساد، مما يؤدي إلى زيادة قدرة البلدان النامية على جذب الاستثمارات والمساعدات المالية الأجنبية.

62 ينبغي أن تكفل الدول الأعضاء إتاحة النفاذ إلى الإنترنت والوسائط المتعددة في جميع المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية لأغراض التعليم والتدريب وإعادة تشكيل المهارات وإجراء الأبحاث. ويجب توجيه الاهتمام إلى تدريب المعلمين للتكيف مع بيئة التعلم الجديدة، كما ينبغي تحديد العوائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل تطوير عملية التعلم عن بعد.

63 يمكن أن تتيح تطبيقات الرعاية الصحية عن طريق الشبكات فرصاً فريدة للمرضى والأطباء الممارسين على السواء خاصة في البلدان النامية شريطة وجود البنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. وتتجه الرعاية الصحية إلى أن تكون ميداناً يتسم بكثافة المعلومات. ويتطلب الأمر تشجيع أنظمة إدارة المستشفيات واستخدام الإنترنت بصفة متزايدة للحصول على المعلومات الطبية. وقد تم بالفعل تنفيذ شبكات المعلومات الصحية بين نقاط الرعاية مثل المستشفيات والمعامل والمساكن والبطاقات الصحية الإلكترونية والخدمات الصحية عن طريق شبكة الإنترنت في كثير من البلدان المتقدمة أو يجري التفكير في إنشائها. وينبغي أن تستفيد الدول الأعضاء من النجاح الذي تحقق في هذا الميدان.

64 من الضروري أن تجري إعادة هيكلة عمليات الشركات التجارية، خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لكي يمكن استعمال التكنولوجيات الرقمية فيها، وينبغي أن تدعّم السياسات الحكومية هذه العملية. وينبغي أن تهدف هذه السياسات أيضاً إلى تعزيز روح تنظيم المشاريع لدى مجتمع رجال الأعمال.

8) *التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط*

65 يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام التعبير الثقافي والتمتع به. وينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أن تحفز التنوع الثقافي واللغوي وأن تدعم قدرة الحكومات على وضع سياسات فعالة لهذا الغرض.

66 ينبغي إعطاء أولوية عالية لمسألة صياغة المحتوى المحلي.

67 ينبغي تنويع المعروض من التكنولوجيا من خلال:

- تنفيذ خطة عمل تشغيلية تراعي السمات الثقافية واللغوية التي ينفرد بها كل بلد.
- متابعة استراتيجيات تحفز على الاستثمار والتمويل من خلال المساعدة في إنشاء المحتوى وإشاعة الديمقراطية في النفاذ، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب.

68 ينبغي تعزيز تعدد اللغات والحفاظ على التنوع الثقافي كقوة دافعة في عملية تطوير المحتوى لأغراض الاستعمال المحلي والدولي.

69 يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الوسائط التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، لما يُنتظر لها من استمرار في أداء دورها الهام في مجال نشر المحتوى في مجتمع المعلومات.

70 ينبغي اتخاذ خطوات نشطة لتشجيع إنتاج المحتوى المحلي. وتنطوي هذه الخطوات على تهيئة الظروف الملائمة لتطوير المحتوى الرقمي وصناعات الوسائط المتعددة المحلية، بما في ذلك أحكام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز أدوات الإدارة باللغات المحلية، بما في ذلك أسماء الميادين المعممة دولياً، مما يعزز تعدد اللغات والاستثمار في المشاريع التي تهدف إلى دعم هذا الهدف.

9) الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

10) التعاون الدولي

71 مجتمع المعلومات له طابع عالمي لا ينفصم عنه. ومن ثم ينبغي إجراء حوار سياسات يستند إلى الاتجاهات العالمية في مجتمع المعلومات، على الصُعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، من أجل تسهيل:

- توفير المساعدة التقنية الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية من أجل المحافظة على التعاون الإقليمي والدولي وتوطيده؛
- تقاسم الخبرات؛
- تقاسم المعارف؛
- وضع قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص والمصالح الوطنية.

72 ينبغي تعزيز الحوار الدولي في مجال سياسات مجتمع المعلومات، على الأصعدة العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية، من أجل تعزيز تبادل الخبرات، واستبانة المعايير والقواعد المتلائمة وتطبيقها، ونقل الدراية الفنية، وتقديم المساعدة التقنية، عملاً على سد الفجوات في القدرات، وإقامة برامج للتعاون الدولي، لا سيما في مجال استحداث المحتوى. ومما يساعد على تمهيد الطريق لأشكال جديدة من التعاون الدولي تبادل الخبرات حول قصص النجاح وأفضل الممارسات.

11) مسائل أخرى

73 ينبغي ضمان حق كل مواطن في حرية التعبير وحماية نفاذه إلى المعلومات في الميدان العام العالمي كجزء من حقه الثابت في النفاذ بحرية إلى المعلومات التي تشكل تراث البشرية، والمنشورة عبر مختلف الوسائط. ويمكن أن يشمل ذلك تعزيز الشبكات التي تعمل على زيادة مشاركة الأفراد في الديمقراطية على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.